

Distr.: General
25 August 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البندان 2 و5 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

هيئات وآليات الأمم المتحدة

الأنشطة التي اضطلع بها المقررون الخاصون والخبراء المستقلون والأفرقة العاملة التابعة للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في عام 2021، بما في ذلك معلومات محدثة عن الإجراءات الخاصة ومعلومات عن الاجتماع السنوي السابع والعشرين للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة

تقرير الأمانة*

موجز

يتضمن هذا التقرير المقدم عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان 102/2 لمحة عامة عن نظام الإجراءات الخاصة، ويسلط الضوء على الأنشطة التي اضطلع بها المكلفون بولايات في عام 2021. ويتضمن كذلك معلومات عن عمل اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة والأنشطة الإضافية التي اضطلع بها نظام الإجراءات الخاصة. وترد أيضاً تفاصيل عن النقاط الرئيسية والاستنتاجات التي استُخلصت أثناء الاجتماع السنوي السابع والعشرين للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة في إطار الإجراءات الخاصة.

* تأخر تقديم هذا التقرير عن مواعيد ابتغاء تضمينه أحدث المعلومات.



المحتويات

الصفحة

3		مقدمة	أولاً -
3		الحقائق والأرقام	ثانياً -
3		الولايات الجديدة	ألف -
3		المكلفون بولايات	باء -
3		الزيارات القطرية	جيم -
4		البلاغات	دال -
5		الاتصال الإعلامي والتوعية العامة	هاء -
5		التقارير والدراسات المواضيعية	واو -
9		المساهمة في وضع المعايير وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها	زاي -
10		المنتديات والمشاورات وحلقات العمل والاجتماعات الأخرى	حاء -
11		العمل مع هيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية	طاء -
12		مساهمة الإجراءات الخاصة في الوقاية	ياء -
13		أنشطة المتابعة	كاف -
14		التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة	لام -
15		مساهمة الإجراءات الخاصة في التعاون التقني	ميم -
16		اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة	ثالثاً -
17		أعمال الترهيب والانتقام	رابعاً -
18		الاجتماع السنوي السابع والعشرون للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة	خامساً -
19		اللجنة التنسيقية	ألف -
19		القضايا المواضيعية وأساليب العمل	باء -
20		المشاورات مع أصحاب المصلحة	جيم -

أولاً - مقدمة

1- يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن نظام الإجراءات الخاصة، ويسلط الضوء على الأنشطة التي اضطلع بها المكلفون بولايات في عام 2021. ويتضمن كذلك معلومات عن عمل اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة والأنشطة الإضافية التي اضطلع بها نظام الإجراءات الخاصة. وترد أيضاً تفاصيل عن النقاط الرئيسية والاستنتاجات التي استُخلصت أثناء الاجتماع السنوي السابع والعشرين للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة في إطار الإجراءات الخاصة.

ثانياً - الحقائق والأرقام

ألف - الولايات الجديدة

2- قرر مجلس حقوق الإنسان، في دورته الثامنة والأربعين، إنشاء ولايات جديدة في إطار الإجراءات الخاصة تركز على تغير المناخ (القرار 14/48)، وأفغانستان (القرار 1/48)، وبوروندي (القرار 16/48). ويبلغ مجموع عدد الولايات 58 ولاية منها 45 ولاية مواضيعية و13 ولاية قطرية⁽¹⁾.

باء - المكلفون بولايات

3- يشمل نظام الإجراءات الخاصة حالياً 79 منصب مكلف بولاية. وعيّن مجلس حقوق الإنسان 14 مكلفاً جديداً بولاية في عام 2021. ومن بين هؤلاء، عُيّن 4 في الدورة السادسة والأربعين للمجلس، و7 في الدورة السابعة والأربعين، و3 في الدورة الثامنة والأربعين. وانعكس التوازن بين الجنسين لأول مرة بزيادة عدد النساء عن عدد الرجال: ذلك أنّ 51 في المئة من المكلفين الحاليين بولايات هم من النساء و49 في المئة من الرجال.

4- وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كان المكلفون بولايات من دول أعضاء في الأمم المتحدة تنتمي إلى المجموعات التالية: الدول الأفريقية، 24,05 في المئة؛ ودول آسيا والمحيط الهادئ، 18,99 في المئة؛ ودول أوروبا الشرقية، 8,86 في المئة؛ ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، 20,25 في المئة؛ ودول أوروبا الغربية والدول الأخرى، 27,85 في المئة⁽²⁾.

5- ونظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) دورة تعريفية في جنيف للمعيّنين حديثاً من المكلفين بولايات.

جيم - الزيارات القطرية

6- في ضوء استمرار الوضع الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ظل عدد الزيارات القطرية منخفضاً بدرجة كبيرة في عام 2021. وأجرى المكلفون بولايات 26 زيارة ميدانية إلى 24 دولة وإقليماً وإلى مؤسسة واحدة⁽³⁾. وفي عام 2021، وجهت دولة واحدة دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛ وكانت 128 دولة ودولة مراقبة واحدة غير عضو قد وجهت دعوة دائمة حتى وقت إعداد التقرير⁽⁴⁾.

(1) A/HRC/49/82/Add.1، الفرع الخامس عشر.

(2) المرجع نفسه، الفرع الثاني.

(3) المرجع نفسه، الفرع الخامس.

(4) المرجع نفسه، الفرع الثالث والرابع.

7- وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، أي 171 دولة، قد تلقت زيارة واحدة على الأقل من أحد المكلفين بولايات. بيد أن 22 دولة لم يزرها بعد أي مكلف بولاية، منها أربع دول لم تتلق طلب زيارة بعد، و15 دولة لم توافق على الزيارة بعد، ودولة واحدة وجهت دعوة، ودولتان قبلتا الزيارة لكن الزيارة لم تجر بعد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021⁽⁵⁾.

دال - البلاغات

8- في عام 2021، أحال المكلفون بولايات 1 002 من البلاغات، أرسل منها 931 بلاغاً بصفة مشتركة إلى 149 دولة و257 جهة فاعلة غير حكومية. وهذه البلاغات تخص 2 256 فرداً، منهم 317 أنثى. وورد في عام 2021 ما مجموعه 651 رداً (منها 584 رداً موضوعياً) وشمل هذا العدد رداً على بلاغات أرسلت قبل عام 2021. وورد ما مجموعه 527 رداً على بلاغات أرسلت في عام 2021، منها 459 رداً موضوعياً (بلغت نسبة الردود 45,91 في المئة)⁽⁶⁾. وورد أكثر من رد واحد على بعض البلاغات⁽⁷⁾.

9- وصدرت في عام 2021 ثلاثة تقارير بشأن البلاغات. وتتاح البلاغات المرسله والردود الواردة بواسطة موقع إلكتروني مخصص⁽⁸⁾، يمكن من خلاله للمستخدمين الوصول إلى قاعدة بيانات جميع البلاغات المرسله والردود الواردة منذ الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان. ويتيح الموقع الشبكي إمكانية البحث عن البلاغات والردود ذات الصلة الواردة من الحكومات وجهات أخرى بحسب الولاية و/أو البلد و/أو المنطقة الجغرافية و/أو الفترة و/أو التقارير المتعلقة بالبلاغات المقدمة إلى المجلس منذ عام 2011. وتصبح جميع البلاغات متاحة لعامة الجمهور بعد 60 يوماً في حين أن الرسائل الأخرى المتعلقة بتشريعات أو سياسات أو ممارسات قائمة أو قيد الإعداد لا تُعد متوافقة مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان تصبح متاحة بعد 48 ساعة. ويُنشر أيضاً كل رد وارد. وإذا ورد الرد في غضون 60 يوماً، يُنشر كل من البلاغ والرد في الوقت نفسه. وبخلاف ذلك، يُنشران عند استلامهما، ما لم يتطلبا ترجمة. وتُنشر الردود على الرسائل الأخرى عند استلامها، ما لم تتطلب ترجمة. أما الردود التي تتطلب الترجمة، فهي تصدر عندما تصبح ترجمتها متاحة.

10- وفي عام 2021، أحال الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي 538 حالة اختفاء قسري مزعومة جديدة إلى دول، وأُحيلت 51 منها في إطار إجراءاته العاجل. وأحال الفريق العامل أيضاً 17 حالة أُبلغ عنها حديثاً تتعلق بانتهاكات تتساوى والاختفاء القسري يُدعى أن جهات غير حكومية ارتكبتها في ليبيا (1) وميانمار (2) واليمن (14). واستطاع الفريق العامل استيضاح 204 حالات.

11- وأصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 85 رأياً في إطار إجراءاته العادي للبلاغات في عام 2021، وبذلك حافظ على الزيادة في عدد الآراء الصادرة منذ عام 2017، وكان ذلك أحد التدابير التي اتخذها الفريق العامل لمعالجة القضايا المتراكمة حالياً. وفي عام 2021، تلقى الفريق العامل معلومات تشير إلى أن 11 شخصاً على الأقل من بين الأشخاص الذين اعتُمدت آراء بشأنهم سابقاً قد أُطلق سراحهم.

12- واستخدمت الإجراءات الخاصة أيضاً إجراء البلاغات لمعالجة المسائل الشاملة التي تؤثر في العديد من الدول وأصحاب المصلحة. وأُرسلت بلاغات مماثلة إلى مختلف أصحاب المصلحة تتعلق على

(5) المرجع نفسه، الفرع السابع. وتتاح معلومات عن حالة جميع الزيارات القطرية التي طلبها المكلفون بولايات وعن الزيارات المقبلة في: <https://spinternet.ohchr.org/Home.aspx?lang=en>.

(6) منذ عام 2018، لم تعد نسبة الردود تشمل سوى الردود الموضوعية.

(7) A/HRC/49/82/Add.1، الفرعان التاسع والعاشر.

(8) انظر <https://spcommreports.ohchr.org>.

سبيل المثال بعدم المساواة في الحصول على لقاحات كوفيد-19، أو استخدام العمل القسري في سلاسل إمداد الشركات، أو عودة المقاتلين الأجانب وأسره من مناطق النزاع وإعادتهم إلى أوطانهم.

هاء - الاتصال الإعلامي والتوعية العامة

13- أصدر المكلفون بولايات 375 منتجاً إعلامياً إما بصفة فردية أو جماعية، بما يشمل 346 نشرة صحفية (منها 161 نشرة صحفية مشتركة) و 17 إخطاراً إعلامياً و 12 بياناً إعلامياً لإنهاء الوعي والتعبير عن قلقهم بشأن مجموعة من قضايا حقوق الإنسان، بما فيها الحالات الفردية.

واو - التقارير والدراسات المواضيعية

14- في عام 2021، قدم المكلفون بولايات 139 تقريراً؛ بينها 89 تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان، بما يشمل 19 تقريراً عن زيارات قطرية و 50 تقريراً إلى الجمعية العامة⁽⁹⁾.

15- وأُخذت مبادرات لتيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بالتقارير المقبلة وما يتصل بها من دعوات إلى تقديم المدخلات. وأنشئت صفحة شبكية جديدة تجمع كل الدعوات إلى تقديم المدخلات والاستبيانات الصادرة عن المكلفين بولايات⁽¹⁰⁾. وهي تشمل جميع الدعوات السارية إلى تقديم المدخلات. وتتاح قائمة مواضيع التقارير القادمة أيضاً في الصفحة الشبكية.

16- وخصص اثنان من المكلفين بولايات أحد تقاريرهما لتقييم الأنشطة المضطّعة بها حتى الآن لتعزيز الولاية. وقدمت المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق تقييماً لإنجازات ومساهمات المكلفين بولايات تباعاً، على الصُّعد المحلية والقطرية والعالمية، منذ إنشاء الولاية في عام 2000⁽¹¹⁾؛ وقدمت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه تقييماً تناول اثنتين من المبادرات الرئيسية التي نفذتها أثناء مدة ولايتها: مبادرة مرصد قتل الإناث ومنبر آليات الخبراء المستقلين المعنية بالتمييز والعنف ضد المرأة⁽¹²⁾.

17- وقدم اثنان من المكلفين بولايات، بلغا نهاية فترة ولايتهما، تقارير نهائية ضمّناها لمحة عامة عما حقّقه أثناء فترة ولايتهما التي دامت ست سنوات، وهما المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً⁽¹³⁾، والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان⁽¹⁴⁾.

18- وتناولت التقارير المواضيعية المنشورة في عام 2021 طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان. وبرزت بوجه خاص سبعة مواضيع شاملة، هي الآتية: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وحقوق المرأة والمساكن الجنسية؛ ودرء انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي تطالها، والأمن وبناء السلام؛ والهجرة؛ وتغير المناخ؛ والتكنولوجيات الجديدة؛ وجائحة كوفيد-19. ويمكن الاطلاع على جميع التقارير التي أعدها المكلفون بولايات بشأن تغير المناخ، والهجرة، والتكنولوجيات الجديدة، وأهداف التنمية

(9) انظر A/HRC/49/82/Add.1، الفرع الحادي عشر، للاطلاع على قائمة التقارير والمواضيع المعالجة.

(10) انظر <https://www.ohchr.org/en/special-procedures-human-rights-council/reports-and-related-calls-input>.

(11) A/HRC/47/43.

(12) A/76/132.

(13) A/HRC/47/33.

(14) A/HRC/46/32.

المستدامة، مصنفة حسب الهدف، وكوفيد-19 على الصفحة الشبكية المخصصة للقضايا المواضيعية الشاملة⁽¹⁵⁾. وترد معلومات عن مواضيع التقارير المقبلة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان⁽¹⁶⁾.

19- ويرد في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع استعراض شامل للاستنتاجات والتوصيات التي قدمها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في عام 2021⁽¹⁷⁾. ويقدم هذا التقرير لمحة شاملة عن التقارير التي قدمها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في عام 2021. وترد في ذلك التقرير إحالات إلى "خطتنا المشتركة" و"أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" وكيف تساهم استنتاجات وتوصيات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في جعل نظام حقوق الإنسان متجاوباً ومبتكراً في مواجهة التحديات الماثلة أمام حقوق الإنسان وتعزيز أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وجميع أركان عمل الأمم المتحدة.

20- وتعلقت عدة تقارير بتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وشملت تقارير كل من المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات الذي أوجز في تقريره منزلة قضايا الأقليات تاريخياً من منظور الأهداف الإنمائية للألفية ومكانتها في خطة عام 2030⁽¹⁸⁾؛ والمقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة الذي شدد في تقريره على الإجراءات التحولية التي من شأنها أن تساهم بصورة متزامنة في تحقيق تقدم باتجاه بلوغ أهداف التنمية المستدامة المتعددة، بما يؤدي إلى أنظمة غذائية صحية ومنصفة ومستدامة⁽¹⁹⁾؛ والمقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية، التي استقصت في تقريرها الترابط بين الحقوق الثقافية وأهداف التنمية المستدامة⁽²⁰⁾؛ والمقرر الخاص المعنية بالحق في التعليم التي نظرت في تقريرها في الأبعاد الثقافية للحق في التعليم بوصفه عاملاً حاسماً في كفالة أعمال الحق العالمي في تعليم جامع وجيد، وفق ما يدعو إليه الهدف 4⁽²¹⁾؛ والمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان الذي ركز في تقريره على مختلف أهداف التنمية المستدامة، وأوصى بإنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية⁽²²⁾؛ والمقرر الخاص المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، التي دعت في تقريرها الحكومة إلى تطبيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة جامعة وتشاركية ومراعية للاعتبارات الجنسانية، مع التركيز بوجه خاص على الهدف 16⁽²³⁾.

21- وبرزت حقوق المرأة والمسائل الجنسانية في عدة تقارير. إذ تناولت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه مسألة الاغتصاب بوصفه انتهاكاً خطيراً ومنهجياً وواسع النطاق ومستشرياً من انتهاكات حقوق الإنسان⁽²⁴⁾. وقيمت أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة مرصد قتل الإناث⁽²⁵⁾. وفحصت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير التحديات التي

(15) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CrosscuttingThematicIssues.aspx

(16) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Consultations-calls-for-input-reports.aspx

(17) A/HRC/49/26

(18) A/76/162

(19) A/76/179

(20) A/HRC/46/34

(21) A/HRC/47/32

(22) A/HRC/47/36

(23) A/HRC/48/79

(24) A/HRC/47/26

(25) A/76/132

تعرض النساء في شبكة الإنترنت وخارجها، وحلت المعايير القانونية ذات الصلة ومسؤوليات الدول والشركات⁽²⁶⁾. ودرس المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين حالة تمثيل المرأة في الأنظمة القضائية في الوقت الراهن⁽²⁷⁾. وعرضت الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان آثار الشيوخة المتباينة على الجنسين مع التركيز على التحديات والشواغل الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان للسيدات الأكبر سناً⁽²⁸⁾. وركزت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، على البعد الجنساني لاستغلال الأطفال جنسياً وأهمية اتخاذ مقاربة متمحورة حول الطفل وشاملة جنسانياً من أجل مكافحة هذه الآفة واستئصالها⁽²⁹⁾. وتناولت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب الآثار العالمية والإقليمية والوطنية الناشئة عن استئصال استخدام قوانين وسياسات وممارسات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف (العنيف) ومكافحته على حياة النساء والفتيات والأسر⁽³⁰⁾. وتناول الخبر المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية بالتحليل حالة القانون الدولي لحقوق الإنسان في الوقت الراهن فيما يتعلق بالاعتراف بالنوع الاجتماعي والهوية والتعبير الجنسانيين، من منظور مكافحة العنف والتمييز بأشكالهما المختلفة⁽³¹⁾. وتناول بالتحليل كذلك رد الفعل العنيف على إدراج أطر عمل تراعي البعد الجنساني في القانون الدولي لحقوق الإنسان⁽³²⁾.

22- وواصل المكلفون بولايات التركيز على منع انتهاكات حقوق الإنسان وعلى مسائل السلام والأمن، إذ تناولت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً مسألة منع التشريد التعسفي في حالات النزاع المسلح والعنف الممعم⁽³³⁾، وسلطت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، الضوء على ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعالية لمنع جميع أشكال الاتجار والحماية منها، لا سيما في سياقات النزاع والعمل الإنساني⁽³⁴⁾، وقدمت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه توصيات من أجل إحراز مزيد من التقدم بشأن منع قتل النساء والفتيات أو قتلهن بدافع جنساني⁽³⁵⁾، وقدم الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال لمحة عامة عن أهم الملاحظات والرسائل المنبثقة عن الدورة التاسعة للمنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي ركزت على منع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية⁽³⁶⁾، ودرس المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق النزاع المسلح⁽³⁷⁾، وأشار المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي إلى تعزيز التعامل مع المياه كمفتاح

(26) A/76/258.

(27) A/76/142.

(28) A/76/157.

(29) A/76/144.

(30) A/HRC/46/36.

(31) A/HRC/47/27.

(32) A/76/152.

(33) A/76/169.

(34) A/76/263.

(35) A/76/132.

(36) A/HRC/47/50.

(37) A/76/146.

للسلام بوصفه أحد الأهداف الثلاثة العنصرية على التحقيق التي تطبع الجوانب الرئيسية من عمله (38)، ودرس الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات التهديدات والمخاطر المحدقة بالصحة الجنسية والإيجابية للنساء والفتيات واستقلاليتهم قبل وقوع أحداث مرتبطة بأزمات وفي أثناءها (39).

23- وتناول المكلفون بولايات أيضاً مسائل الهجرة، إذ ركّز المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين على سبل التصدي لآثار عمليات صدّ المهاجرين براً وبحراً على حقوق الإنسان (40)، ودرس أيضاً آثار جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان للمهاجرين (41)، ونظر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في التدابير التمييزية التي تستهدف المهاجرين في سياق مكافحة المخدرات (42)، وتناول المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً بالدراسة موت لاجئين ومهاجرين بطريقة مخالفة للقانون وتجريم الأفعال والمنظمات المنقذة للحياة (43)، وطالبت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، بعدم تجريم المهاجرين الذين يقعون ضحايا جريمة الاتجار بالأشخاص (44)، وركّز المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، على ضعف المشردين الذين يكون وضعهم غير نظامي أو غير مؤكد من حيث الهجرة (45).

24- وواصل المكلفون بولايات التركيز على تغير المناخ، إذ درس المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية العلاقة بين الحق في التنمية وتغير المناخ (46)، وتناول بالتقييم أيضاً العمل المناخي على الصعيد الوطني من منظور الحق في التنمية (47)، وتناول المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة مسألة تغير المناخ في سياق أزمة المياه العالمية (48)، ودرست المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً الآثار الضارة لتغير المناخ على التشريد الداخلي (49)، وتناولت المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق مسألة تغير المناخ والسكن القادر على الصمود والممتثل للحقوق (50).

25- وتناولت دراسات عديدة أثر التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان، إذ درس الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال دور شركات التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي (51)، ودرست المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في

(38) A/HRC/48/50.

(39) A/HRC/47/38.

(40) A/HRC/47/30.

(41) A/76/257.

(42) A/HRC/47/40.

(43) A/HRC/47/33.

(44) A/HRC/47/34.

(45) A/HRC/48/52.

(46) A/76/154.

(47) A/HRC/48/56.

(48) A/HRC/46/28.

(49) A/HRC/47/37.

(50) A/HRC/47/43.

(51) A/HRC/47/39/Add.2.

حرية الرأي والتعبير دور التكنولوجيا الرقمية في انتشار المعلومات المضللة⁽⁵²⁾، وركّز المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات على آثار قطع خدمة الإنترنت⁽⁵³⁾، وتناول المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات استهداف الأقليات بخطاب الكراهية على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي⁽⁵⁴⁾، ودرست المقررة الخاصة المعنية بالحق في الخصوصية علاقة الذكاء الاصطناعي بالخصوصية وبخصوصية الأطفال⁽⁵⁵⁾، وركزت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراه الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على التمييز العنصري والتمييز بدافع كراه الأجانب وعلى استخدام التكنولوجيات الرقمية في إنفاذ قوانين الحدود والهجرة الوافدة⁽⁵⁶⁾، وبحث الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها مسألة التزويد بالمنتجات والخدمات العسكرية والأمنية في الفضاء السيبراني من جانب المرتزقة وأثار ذلك على حقوق الإنسان⁽⁵⁷⁾.

26- وخصص عدة مكلفين بولايات أحد تقاريرهم الرسمية لتناول أوجه جائحة كوفيد-19. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، أصدر المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة 158 نشرة صحفية تتناول جوانب جائحة كوفيد-19 وأرسلوا 547 بلاغاً يتصل مباشرة بالأزمة أو بالتدابير المعتمدة في سياقها. وأصدروا كذلك مبادئ توجيهية وخطابات عاجلة وأدوات مرجعية أخرى، ونشروا رسائل مفتوحة وروجوا لحملات على وسائل التواصل الاجتماعي. وجميع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالعمل الذي أنجزه المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 متاحة في صفحة شبكية مخصصة⁽⁵⁸⁾. ويرد أيضاً رسم بياني في الإضافة إلى هذا التقرير⁽⁵⁹⁾.

زاي - المساهمة في وضع المعايير وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

27- ساهم المكلفون بولايات الوارد ذكرهم فيما يلي في توضيح قواعد ومعايير حقوق الإنسان المتصلة بولاياتهم:

(أ) قدّم المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات مجموعة من المبادئ الرئيسية بشأن دور المحامين في دعم الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات، إضافة إلى قائمة غير شاملة بتوصيات عملية للمحامين تهدف إلى دعمهم في عملهم من أجل إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء في السياقات المتعلقة بالتجمعات السلمية؛

(ب) قدّم الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال إرشادات إلى الدول ومؤسسات الأعمال بشأن انعكاسات المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان على التعامل مع المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم؛

(52) A/HRC/47/25.

(53) A/HRC/47/24/Add.2.

(54) A/HRC/46/57.

(55) A/HRC/46/37.

(56) A/HRC/48/76.

(57) A/76/151.

(58) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/COVID-19-and-Special-Procedures.aspx.

(59) A/HRC/49/82/Add.1، الفرع الثاني والعشرون.

(ج) قدّم فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي إرشادات بشأن التصدي الفعال للمظالم البيئية والفوارق بين الأعراق وعدم المساواة في الحماية والآثار الفريدة لتغير المناخ على المنحدرين من أصل أفريقي والعنصرية البيئية التي تمارس عليهم؛

(د) ساهم المقررون الخاصون المتعاقبون المعنيون بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، من خلال عملهم وأنشطتهم الدعوية على مر السنين، في اعتراف مجلس حقوق الإنسان بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة (القرار 13/48).

حاء - المنتديات والمشاورات وحلقات العمل والاجتماعات الأخرى

28- نظم المكلفون بولايات أو حضروا في عام 2021 أكثر من 340 منتدى ومشاورة واجتماع خبراء وحلقة عمل ونشاطاً، بالتعاون و/أو المشاركة مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص⁽⁶⁰⁾.

29- وعقد المنتدى المعني بقضايا الأقليات دورته الرابعة عشرة في جنيف، يومي 2 و3 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفق صيغة مشاركة مختلطة، بتوجيه من المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات. وركزت الدورة على منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان للأقليات. وكان من بين المشاركين نحو 650 ممثلاً من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة المعنيين. وتناول فريق من الخبراء الذين يمثلون أقاليم العالم الخمسة بالدراسة منع نشوب النزاعات عن طريق حماية حقوق الإنسان للأقليات وقدموا توصيات في هذا الصدد. وسيُقدّم تقرير الدورة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين⁽⁶¹⁾.

30- وعقد المنتدى السنوي العاشر المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان افتراضياً، في الفترة الممتدة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2021، بتوجيه من الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. واجتذب المنتدى أكثر من 3 000 مشارك وسمح بإجراء مناقشة بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني والمتضررين من الأفراد والمجتمعات والمنظمات الدولية بشأن اتجاهات وتحديات النهوض بتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في العقد المقبل وما بعده والتقدم المحرز في هذا الصدد. وتناول المنتدى الذي عُقد تحت عنوان "العقد المقبل للأعمال التجارية وحقوق الإنسان: زيادة وتيرة العمل من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتوسيع نطاقه" قضايا حاسمة ذات صلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يشمل دور الأعمال التجارية في مواجهة الأضرار المناخية والبيئية وما يتصل بها من آثار عالمية على حقوق الإنسان، وما ينبغي أن تفعله مؤسسات الأعمال التجارية للمساعدة على مواجهة العنصرية والتمييز. وسيُقدّم تقرير الدورة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخمسين⁽⁶²⁾.

(60) انظر A/HRC/49/82/Add.1، الفرع التاسع عشر، للاطلاع على قائمة غير شاملة بالأنشطة التي نظمها المكلفون بولايات.

(61) A/HRC/49/81.

(62) A/HRC/50/41.

طاء - العمل مع هيئات أخرى من منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية

- 31- سعى المكلفون بولايات، طوال السنة، إلى توطيد التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، ومع الآليات الإقليمية، بطرق منها إنكاء الوعي بولاياتهم والقيام بأنشطة مشتركة. وترد في الإضافة إلى التقرير قائمة غير شاملة بهذه الأنشطة⁽⁶³⁾.
- 32- وظلّ تفاعل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مع مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة متأثراً بجائحة كوفيد-19. وتمكّن المكلفون بولايات من استئناف المشاركة الحضورية في دورات المجلس، ومثل ذلك تطوراً مُرحّباً بها. غير أن تفاعلهم مع اللجنة الثالثة للجمعية العامة كان افتراضياً بصورة حصرية، وهو ما أوجد مزيداً من التحديات والقيود الإضافية أمام المكلفين بولايات وحال دون تفاعلهم مع طائفة من أصحاب المصلحة في المقر.
- 33- وظل المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة يقدمون وثائق قصيرة قبل عرض تقاريرهم على مجلس حقوق الإنسان، ويبرزون القضايا الرئيسية المثارة والعناصر التي قد يرغبون في الحصول على آراء الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بشأنها بغية تعزيز التفاعل مع المجلس.
- 34- وقد أعطى النداء والخطة الصادران عن الأمين العام في عام 2021 بعنوان "أسمى ما تزنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" و"خطتنا المشتركة"، زخماً هاماً لإدماج حقوق الإنسان في جميع أعمال الأمم المتحدة ولدور آليات حقوق الإنسان في هذا السياق. ويدعو الأمين العام في هاتين المبادرتين إلى الاستخدام الأكمل لآليات حقوق الإنسان، بما يشمل الإجراءات الخاصة، من أجل التغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الملحة، وتحسين ربطها بالعمليات الأخرى بغية الاستفادة إلى أقصى حد من آثارها. وهو يدعو كذلك إلى إيجاد سبل تجعل آليات حقوق الإنسان في وضع مالي أكثر استدامة. وقد عملت الإجراءات الخاصة مع مختلف أصحاب المصلحة، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، من أجل المساهمة في تعميم مراعاة حقوق الإنسان داخل المنظومة، مستخدمة أيضاً الزخم الناتج عن النداء إلى العمل والتقرير المعنون "خطتنا المشتركة". وخاضت الإجراءات الخاصة خلال اجتماعها السنوي مناقشة مخصصة للنداء إلى العمل ومساهمة الإجراءات الخاصة في عمل الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان والأمين العام المساعد للتنسيق الاستراتيجي، وحددت سبلاً ملموسة لزيادة تعزيز التعاون بين المكلفين بولايات ومنظومة الأمم المتحدة. ويعطي النداء إلى العمل زخماً متجدداً وإطاراً ضرورياً لتعزيز مراعاة عمل الإجراءات الخاصة في سياق تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة، بما يشمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين الإقليميين.
- 35- وعملت اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة على وجه الخصوص مع مختلف المحاورين من الأمم المتحدة. وعُزّزت قنوات الاتصال مع جهات شتى في منظومة الأمم المتحدة. وواصل المكلفون بولايات اتخاذ تدابير مبكرة بشأن عدة حالات مواضيعية أو قطرية، بوسائل منها البلاغات والتقارير المقدمة إلى الدول والبيانات والنشرات الصحفية.
- 36- وعلى الرغم من التحديات التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19، استمر العمل مع الكيانات التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، كما استمر العمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وجرت بعض التفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين المكلفين بولايات وأعضاء مجلس الأمن. وللمرة الرابعة، بعث رئيس اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة إلى جميع أعضاء مجلس الأمن برسالة⁽⁶⁴⁾ قدّم فيها معلومات عما اضطلع

(63) انظر A/HRC/49/82/Add.1، الفرع العشرون.

(64) S/2020/631، المرفق.

به المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في عام 2020 من عمل وثيق الصلة بعمل مجلس الأمن فيما يخص القضايا القطرية والمواضيعية.

37- وفي 22 كانون الثاني/يناير 2021، شاركت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير في اجتماع عقده مجلس الأمن بصيغة آريا بشأن حرية وسائل الإعلام في بيلاروس.

38- وفي 15 آذار/مارس 2021، شارك الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الإحاطة الشهرية لمجلس الأمن بشأن الجمهورية العربية السورية التي عُقدت على خلفية الذكرى السنوية العاشرة للنزاع.

39- وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، شارك المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات في اجتماع افتراضي عقده مجلس الأمن بصيغة آريا بشأن حالة الأقليات القومية وتمجيد النازية في منطقتي البلطيق والبحر الأسود.

40- وبالإضافة إلى ذلك، تفاعل عدة مكلفين بولايات مع أعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1988(2011) بشأن الحالة في أفغانستان.

41- واستمر أيضاً العمل مع هيكل بناء السلام في ضوء خطة عمل مشتركة وفي إطار متابعة الاجتماعات المخصصة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأحرز تقدم في إنكاء الوعي وتحسين عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن الوقاية وبناء السلام، عن طريق المشاركة النشطة في مختلف الاجتماعات المتصلة بالوقاية وإعداد مختلف المدخلات المكتوبة ونشرها.

42- واضطلع المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بتقييمات وقدموا توصيات محددة إلى الدول بشأن كيفية إدراج حقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق معالجة هذه المسألة في تقاريرهم المواضيعية، وإصدار رسائل مفتوحة، والمشاركة في الاجتماعات، وإثارة مواضيع تتعلق بالأهداف.

43- وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، عزز المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أنشطتهم المشتركة مع هذه الهيئات. واتخذ هذا التفاعل أشكالاً شتى، منها المشاركة في الاجتماعات، وإصدار بيانات مشتركة، والمساهمة في أنشطة مشتركة مثل التقارير والحلقات الدراسية والزيارات المشتركة.

ياء - مساهمة الإجراءات الخاصة في الوقاية

44- أوضحت مفوضية حقوق الإنسان في دراسة أجرتها حديثاً⁽⁶⁵⁾ مدى مساهمة الإجراءات الخاصة في مساعدة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على الوقاية من الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو ما يدل على إمكاناتها الكبيرة في مجال الوقاية. وتناولت هذه الدراسة الوقاية من منظور واسع يشمل جميع حقوق الإنسان ويغطي مجموعة إجراءات حقوق الإنسان برمتها، بدءاً من تقديم الإرشادات المتعلقة بتنفيذ المعايير الدولية، والرصد والإبلاغ عن تنفيذها، والمساهمة في نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر، إلى إسداء المشورة والتوصيات الخاصة بالمساعدة التقنية إلى الدول. وأوصي بضمان إيلاء مزيد من الاهتمام لتنفيذ توصيات الإجراءات الخاصة، بما في ذلك في مجلس حقوق الإنسان، وتعزيز الحوار المستمر بين الدول والإجراءات الخاصة بشأن المتابعة، وضمان إقامة شراكات بين الإجراءات الخاصة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة، من أجل استراتيجية وقائية فعالة. وأوصت

مفوضية حقوق الإنسان أيضاً بأن تتضمن القرارات المتعلقة بولايات الإجراءات الخاصة إشارة إلى الوقاية. وتؤدي وظيفة الإجراءات الخاصة المتمثلة في تقديم مشورة الخبراء التقنية للدول وهيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن كيفية تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان أيضاً دوراً وقائياً مهماً.

45- وعولج أيضاً الدور الوقائي للإجراءات الخاصة وتعاونها مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع أثناء محاورات مع ممثلي مكتب التنسيق الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب دعم بناء السلام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك خلال اجتماع سنوي. وسلطت المناقشة الضوء على مختلف جوانب عمل الإجراءات الخاصة وإمكاناتها في مجال الوقاية والفرص التي تتيحها للتفاعل مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع، بما يشمل وكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية. وشددت المناقشة على أن هذه المشاركة ضرورية لكي تكون الوقاية فعالة. وركز الاجتماع على تبادل جميع الأطراف للخبرات والممارسات وعلى تحديد سبل ملموسة من أجل تعزيز التعاون في مجال الوقاية.

كاف - أنشطة المتابعة

46- بُذلت جهود من أجل زيادة إبراز عمل الإجراءات الخاصة وتوصياتها وتيسير المتابعة⁽⁶⁶⁾. وواصلت المكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية استخدام التوصيات الصادرة عن نظام الإجراءات الخاصة، لا سيما في أعقاب الزيارات القطرية التي أجراها المكلفون بولايات. ويتضمن الفهرس العالمي لحقوق الإنسان جميع توصيات آليات حقوق الإنسان المتعلقة بالبلدان⁽⁶⁷⁾.

47- واستمر المكلفون بولايات في إعطاء الأولوية لمتابعة تقييماتهم واستنتاجاتهم وتوصياتهم وتنفيذها. وعمل المكلفون بولايات مع الدول على الصعيد الوطني ومع الأمم المتحدة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لضمان إدماج مشورتهم وتوصياتهم في عمل الأمم المتحدة. وأصدر المكلفون بولايات 233 بلاغ متابعة للحالات التي سبقت إحالتها إلى الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، وملاحظات على تقارير البلاغات، ونشرات صحفية تتعلق بالمتابعة. وأرسلوا أيضاً استبيانات وقدموا تقارير من أجل متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة بعد الزيارات القطرية وعقدوا اجتماعات ومشاورات. وترد في الإضافة إلى هذا التقرير قائمة غير شاملة بأنشطة المتابعة⁽⁶⁸⁾.

48- ولما كانت المتابعة والتنفيذ من الأولويات، فإن الإجراءات الخاصة تلجأ إلى مزيج من الأدوات والشبكات من أجل تعزيز التنفيذ والتعاون مع الولايات الأخرى وآليات حقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويمكن للمكلفين بولايات أن يعملوا معاً على المتابعة، بطرق منها متابعة توصيات بعضهم بعضاً عند تعاقبهم على زيارة البلدان أو عند إجراء تقييم مشترك لتنفيذ التوصيات المقدمة من عدة ولايات إلى البلد نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، تحرص المكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على مراعاة التوصيات الصادرة عن نظام الإجراءات الخاصة.

(66) A/HRC/49/82/Add.1، الفرع الثالث عشر.

(67) انظر <https://uhri.ohchr.org>.

(68) A/HRC/49/82/Add.1، الفرع الثالث عشر.

لام- التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

49- ظلت مسألة تعاون الدول وتقييم هذا التعاون أولوية من أولويات الإجراءات الخاصة، مع مراعاة جميع جوانب عمل المكلفين بولايات. ويتضمن هذا التقرير معلومات عن حالة هذا التعاون، بما يشمل عدد الدعوات الدائمة، وعدد الزيارات التي أجريت في عام 2021، وعدد الزيارات في السنوات الخمس الماضية⁽⁶⁹⁾، والدول التي لم تتلق قط زيارة من مكلف بولاية، وعدد البلاغات بحسب البلد والردود الواردة⁽⁷⁰⁾. واستمر تنفيذ النظام المعزز لتسجيل الحالات المختلفة لطلبات الزيارات القطرية وتقييم التعاون والإجراءات المتخذة من جميع الأطراف تقييماً أفضل. ويجري بانتظام تحديث الصفحة الشبكية لمفوضية حقوق الإنسان التي تورد هذه المعلومات بصيغة أكثر تفصيلاً، بما يشمل حالة الزيارات القطرية والطلبات ذات الصلة⁽⁷¹⁾.

50- وسُجّلت دعوة دائمة جديدة خلال العام، وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷²⁾. ولا يزال عدد الدول التي لم يزرها قط أحد المكلفين بولايات يبلغ 22 دولة، بينها 18 دولة تلقت طلبات لزيارتها. ومع استمرار جائحة كوفيد-19، وما يرتبط بها من قيود على السفر، خفض المكلفون بولايات عدد زياراتهم في عام 2021. وتشكل الزيارات القطرية جزءاً أساسياً من تنفيذ الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ويعوّل المكلفون بولايات على دعم جميع أصحاب المصلحة لاستئناف الزيارات في أقرب وقت ممكن. وقد تلقت بعض الدول أكثر من زيارة واحدة في السنة من مكلف بولاية مواضيعية، وتلقت تسع دول خمس زيارات أو أكثر في السنوات الخمس الماضية (الأرجنتين، وإكوادور، وإيطاليا، وتونس، وسري لانكا، وقطر، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا).

51- وفيما يتعلق بالولايات القطرية، أبدت بعض البلدان، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وكمبوديا ومالي، استعدادها للسماح للمكلف بالولاية القطرية بالدخول إلى إقليمها، مع مراعاة التدابير الرامية إلى كبح انتشار جائحة كوفيد-19، في حين أن إريتريا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإسرائيل وبيلاروس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وميانمار لا تزال ترفض الدخول إلى إقليمها. وحتى في مثل هذه الحالات، كانت هناك بعض الاختلافات، إذ رفضت بعض الدول أي تعاون مع المكلفين بولايات في حين تعاونت معهم دول أخرى خارج نطاق الزيارات القطرية.

52- واستمر جمع المعلومات عن أثر عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وأضيف المزيد من المواد الإخبارية إلى الصفحة الشبكية المعنونة "Making a difference" (إحداث الفارق)⁽⁷³⁾. ويظهر التجميع غير الشامل للأمثلة أن هذا الأثر يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة. وأجرى المكلفون بولايات أيضاً تقييمات لأعمالهم أو شاركوا في اجتماعات مختلفة مع أصحاب المصلحة بشأن تقييم أثر عملهم. فهو جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى جعل حقوق الإنسان عامل تحوّل ومصدر حلول، على نحو ما أكدّه النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان.

53- وأرسل المكلفون بالإجراءات الخاصة 1 002 من البلاغات في عام 2021، وبلغت نسبة الردود الموضوعية 45,91 في المئة.

(69) في الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2017 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(70) A/HRC/46/61/Add.1، الفرعان الثالث والرابع، والفروع من السادس إلى الثامن، والفرع العاشر.

(71) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CountryandothervisitsSP.aspx

(72) A/HRC/46/61/Add.1، الفرع الثالث.

(73) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/Making-a-difference.aspx

54- وإذا كانت بعض الدول بذلت جهوداً هائلة لإقامة تعاون بناء مع المكلفين بولايات، فإن دولاً أخرى ما زالت ترفض الزيارات أو لا تقبل إلا عدداً قليلاً مختاراً منها. ولم يتلق 76 بلداً حتى الآن أي زيارة من أحد المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أثناء السنوات الخمس الماضية، على الرغم من تلقي 59 بلداً منها طلباً واحداً على الأقل لزيارتها. ولم يقبل 22 بلداً الزيارة رغم وجود خمس طلبات أو أكثر لم يبت فيها بعد أثناء الفترة نفسها. ويمكن أن يكون التعاون أيضاً جزئياً أو انتقائياً. فبعض الدول، على سبيل المثال، لم تتعاون إلا مع عدد قليل مختار من المكلفين بولايات، أو ردت على البلاغات لكنها لم تقبل الزيارات رغم أنها وجهت دعوات دائمة.

55- ومن دواعي القلق الشديد أن عدداً من المكلفين بولايات قد تعرضوا مرة أخرى لاستهداف علني وشخصي بسبب اضطلاعهم بعملهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذه مسألة تأخذها الإجراءات الخاصة واللجنة التنسيقية ومفوضية حقوق الإنسان على محمل الجد وتتطلب رداً متسقاً ومنهجياً من جميع المعنيين.

56- وتيسيراً لتبادل المعلومات في الوقت المناسب فيما يتعلق بالبلاغات والنشرات الصحفية الصادرة عن الإجراءات الخاصة، دعت مفوضية حقوق الإنسان البعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف التي ترغب في ذلك إلى تقديم معلومات الاتصال الخاصة بالشخص الذي سيتلقى بانتظام نسخاً من البلاغات والنشرات الصحفية، إضافة إلى عناوين البريد الإلكتروني العامة التي ستظل القناة الرسمية لنقل المراسلات.

ميم - مساهمة الإجراءات الخاصة في التعاون التقني

57- تقدّم الإجراءات الخاصة المشورة والتوصيات إلى الدول وأصحاب المصلحة الآخرين عن طريق استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والعمليات. والتقارير المواضيعية هي إحداها. وتتضمن هذه التقارير توصيات تقدم المشورة التقنية للدول وأصحاب المصلحة الآخرين للمساعدة على بناء قدرات كل منها بغية الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان وضمان الامتثال الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ضمن أمور أخرى⁽⁷⁴⁾.

58- وتؤدي التوصيات الصادرة عقب الزيارات القطرية، إضافة إلى تفاعل الإجراءات الخاصة مع الدول وأصحاب المصلحة في متابعة تلك التوصيات، دوراً هاماً أيضاً. وتتضمن البلاغات الصادرة عن الإجراءات الخاصة أيضاً مشورة مهمة للدول ولأصحاب المصلحة الآخرين. وتتناول رسائل أخرى على وجه الخصوص مزيداً من قضايا حقوق الإنسان النظامية وتتضمن توصيات بشأن طرق تصميم التشريعات أو السياسات أو الممارسات القائمة أو قيد الإعداد لكي تمثل امتثالاً تاماً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذه البلاغات وسيلة لتقديم مشورة تقنية مجدية إلى الدول، وتُعدّ أداة وقائية ناجحة.

59- وتلبي الإجراءات الخاصة أيضاً الطلبات الواردة من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لتقديم المشورة والتوصيات بشأن سلسلة من قضايا حقوق الإنسان، مثل وضع القوانين والسياسات، وإنشاء خطط أو برامج بعينها في مجال حقوق الإنسان، أو التصدي بطرق معينة للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان. وتنظم مفوضية حقوق الإنسان أيضاً جلسات إحاطة ودورات تدريبية في مقرها وفي الميدان.

60- وبواسطة هذه الأدوات المختلفة، تقدّم الإجراءات الخاصة توصيات وتحدد المجالات التي تستدعي المساعدة التقنية وبناء القدرات. وتغطي هذه التوصيات قضايا مواضيعية عامة ولكن يمكن لها أيضاً أن تركز أكثر على البلدان، لا سيما فيما يتعلق بالزيارات القطرية. بيد أن الإجراءات الخاصة تفتقر إلى الموارد والتمويل اللازمين لضمان المتابعة المناسبة لتوصياتها أو لتلبية جميع طلبات المشورة أو الدعم التي ترد عليها.

ثالثاً - اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة

61- واصلت اللجنة التنسيقية في عام 2021 تيسير التنسيق فيما بين المكلفين بولايات والتفاعل مع طائفة من أصحاب المصلحة. وواصلت اللجنة جهودها ومبادراتها لتنفيذ ولايتها رغم التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وعقدت اللجنة اجتماعاً حضورياً واحداً واجتماعاً افتراضياً واحداً لمدة أسبوع. كما عقدت عدة اجتماعات افتراضية إضافية. وأجرت عدة محادثات افتراضية مع المكلفين بولايات، بمن فيهم أولئك الذين عُيّنوا حديثاً.

62- وواصلت اللجنة التنسيقية الحوار والتفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الأمم المتحدة والدول والمجتمع المدني. وخاضت اللجنة أيضاً مناقشات مع الدول بأشكال مختلفة، بما يشمل محادثة غير رسمية أجرتها مع مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو واجتماعات مع عدة جماعات جغرافية وسياسية من أجل مناقشة المسائل المتصلة بالإجراءات الخاصة.

63- وعقدت اجتماعات مع رئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس اللجنة الثالثة للجمعية العامة من أجل التوعية بالمسائل المتصلة بالإجراءات الخاصة ومساهماتها في العمليات الحكومية الدولية. وإضافة إلى ذلك، تفاعلت اللجنة التنسيقية مع الفريق الاستشاري التابع لمجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بإجراءات اختيار المكلفين بولايات، وأرسلت عدة رسائل تتضمن آراء ومدخلات المكلفين بولايات المنتهية ولايتهم. وشاركت اللجنة في عدة مناقشات عاجلة ودورات استثنائية لمجلس حقوق الإنسان ويسّرت إصدار بيانات مشتركة⁽⁷⁵⁾. وقدم رئيس اللجنة إلى مجلس حقوق الإنسان التقرير السنوي للإجراءات الخاصة⁽⁷⁶⁾ الذي تضمن حقائق وأرقاماً بشأن الإجراءات الخاصة ومعلومات عن إنجازات نظام الإجراءات الخاصة⁽⁷⁷⁾.

64- وواصلت اللجنة التنسيقية مبادراتها فيما يتعلق بالتحسين المستمر لأساليب عمل الإجراءات الخاصة على الرغم من التحديات، عن طريق العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين، والتماس المدخلات، وتشجيع المناقشات بشأن مسائل من قبيل الإجراءات المتصلة بتحديث دليل العمليات، والبلاغات، والآراء الموجهة للعموم، بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتضارب المصالح.

65- وترد مجموعة كاملة من القواعد والمبادئ التوجيهية التي تنظم عمل نظام الإجراءات الخاصة في مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ودليل العمليات والمبادئ التوجيهية الإضافية التي وضعت على مر السنين. ويلتزم المكلفون بولايات باحترام هذه القواعد والمبادئ. وتؤدي اللجنة التنسيقية دوراً تيسيرياً في هذا السياق، وتعمل مع جميع أصحاب المصلحة فرادى أو جماعات. ويتيح الإجراء الاستشاري الداخلي سبيلاً أكثر اتساقاً بالطابع الرسمي لتقديم الشكاوى. وجميع التفاصيل المتعلقة بكيفية استخدام الإجراء علنية ومتاحة في الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان. ويجوز لأصحاب المصلحة الاتصال باللجنة في اجتماع ثنائي رسمي أو كتابةً. والطريقة التي يُوجّه بها انتباه اللجنة إلى طلب مشورة أو إلى شاغل من الشواغل هي التي تحدد طريقة الإبلاغ بالنتيجة. وتندرج الطلبات ضمن ثلاث فئات: (أ) الطلبات التي يقدمها المكلفون بولايات للحصول على المشورة بشأن الأنشطة المتوخاة؛ و(ب) الطلبات التي تقدمها الدول أو أصحاب المصلحة الآخرون بشأن حالات محددة؛ و(ج) الطلبات التي تسلط الضوء على قضايا نظامية أو تتعلق بالسياسة العامة والتي ينبغي أن يعالجها النظام. وقد تتخذ الإجابات على الحالات والأسئلة الفردية شكل رد بسيط أو مشورة بشأن ما يجب

(75) A/HRC/49/82/Add.1، الفرع الثاني عشر.

(76) A/HRC/46/61.

(77) A/HRC/46/61/Add.1.

عمله مستقبلاً، في حين أن الردود على الطلبات المتعلقة بمسائل أعم ذات صلة بأسلوب العمل قد تستلزم مزيداً من الوقت والمشاورات وقد تتطلب مناقشة وقرارات يتعين اتخاذها في الاجتماع السنوي. ويتسم الإجراء الاستشاري الداخلي بالسرية.

66- وقد أُحرز تقدم أيضاً فيما يتعلق بالإجراء الاستشاري الداخلي. واتصل أصحاب المصلحة باللجنة التنسيقية بغرض إثارة أسئلة أو هواجس تخامرهم. وتتعلق الحالات التي عُرضت على اللجنة بمكلفين بولايات التمسوا المشورة قبل التصرف، وبدول أو أصحاب مصلحة آخرين أثاروا أسئلة بشأن إجراء معين أو ولاية معينة، وبحالات سلطت الضوء على قضايا نظامية أو متصلة بالسياسة العامة ينبغي أن يعالجها النظام. وقد ساعد ذلك على توضيح أساليب العمل وتحسينها. والنتائج الرئيسية للإجراء متاحة في الموقع الشبكي لمفوضية حقوق الإنسان⁽⁷⁸⁾. وتعلقت المسائل المثارة في 2021 بمجموعة متنوعة من المواضيع، ومنها ما يلي:

- (أ) البلاغات، مثل الوقت الممنوح للدول قبل إصدار نشرة صحفية أو توضيح الإجراءات؛
- (ب) تضارب المصالح، بما في ذلك ما يتعلق بالمناصب الجديدة أو تلقي الدعم من أصحاب المصلحة الخارجيين واستخدام المعلومات التي يجمعها المكلف بولاية؛
- (ج) احترام السرية؛
- (د) تقديم التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان؛
- (هـ) مشاركة المكلفين بولايات في الإجراءات القانونية أو البرلمانية؛
- (و) توضيح الإجراءات التي يتبعها مختلف المكلفين بولايات؛
- (ز) استخدام المصطلحات الصحيحة للإشارة إلى الدول والأقاليم؛
- (ح) إصدار بيانات مشتركة.

67- ونفذت اللجنة التنسيقية طرائق الإفصاح عن الدعم الخارجي الوارد عن طريق مفوضية حقوق الإنسان أو خارجها. وقد اتخذ المكلفون بولايات القرار بالإفصاح في عام 2014 من أجل ضمان الشفافية الكاملة بشأن التمويل الوارد من جميع المصادر وتجنب تضارب المصالح الحقيقي والمتصور. وطلبت اللجنة من المكلفين بولايات تقديم معلومات عن الدعم الخارجي الوارد في عام 2021. ووردت ردود من 65 مكلفاً بولاية، أشار 27 منهم إلى أنهم تلقوا دعماً خارجياً. وكان الدعم في الغالب ذا طبيعة عينية، بما يشمل تقديم المساعدة البحثية والسماح للمكلفين بولايات باستخدام مرافق المؤسسات الأصلية التي يتبعون لها، والدعم المالي، مثل الدعم المقدم في سياق أنشطة أو بحوث بعينها، إلى جانب الدعم الإداري. وكان الدعم المالي في معظم الحالات مقدماً من الحكومات أو المؤسسات أو الهيئات الأصلية التي يتبع لها المكلفون بولايات⁽⁷⁹⁾.

رابعاً - أعمال التهريب والانتقام

68- واصل المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة معالجة قضايا تتصل بأعمال التهريب والانتقام في سياق عملهم وكذلك في سياق عمل منظومة الأمم المتحدة الأوسع في ميدان حقوق الإنسان.

(78) انظر - www.ohchr.org/en/special-procedures-human-rights-council/coordination-committee-special-procedures.

(79) A/HRC/46/61/Add.1، الفرع الرابع عشر.

ونفذوا مبادئهم التوجيهية الداخلية بشأن أعمال الانتقام والترهيب بطريقة متسقة ومنهجية. وفي عام 2021، واصل المكلفون بولايات استخدام البلاغات والبيانات العامة والنشرات الصحفية والتقارير والاجتماعات مع العديد من أصحاب المصلحة للتعبير عن بالغ قلقهم إزاء جميع هذه الأعمال. وقد أثّرت هذه المسألة مع رئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس اللجنة الثالثة للجمعية العامة، حسب الاقتضاء. وأجرى المكلفون بولايات مناقشة مخصصة خلال اجتماعهم السنوي، تماشياً مع التدابير المعززة للتصدي للأعمال الانتقامية، التي اعتمدها في عام 2015. وأدارت المناقشة لي تومي، المنسقة المعنية بهذه المسألة في اللجنة التنسيقية، وهو ما أتاح إجراء تقييم للإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وتحديد الاتجاهات وإجراءات المتابعة التي قد تتخذها اللجنة. وفي هذا السياق، سلط الضوء مجدداً على أهمية اتباع نهج متسق ومنسق.

69- وتضمن أحدث تقرير للأمم العام عن الجهود المبذولة للتصدي لأعمال الترهيب والانتقام الممارسة على من يسعى إلى التعاون، أو من تعاون، مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان⁽⁸⁰⁾ معلومات عن ادعاءات جديدة وردت في 13 بلاغاً بشأن تسع دول ومعلومات متابعة لحالات أبلغ عنها سابقاً بشأن 17 دولة. وبحث المكلفون بولايات أيضاً مسائل تتعلق بضمان إمكانية الوصول إلى الأمم المتحدة، وأعربوا عن شواغلهم بشأن الدور الذي تؤديه اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية في هذا السياق.

خامساً- الاجتماع السنوي السابع والعشرون للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة

70- عُقد الاجتماع السنوي السابع والعشرون للمقررين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة في جنيف في الفترة الممتدة من 30 آب/أغسطس إلى 3 أيلول/سبتمبر 2021. وجاء ذلك عقب توقّف في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19.

71- وأتاح الاجتماع فرصة لمناقشة القضايا التي تحظى باهتمام مشترك، وتنسيق العمل، والاجتماع بطائفة من أصحاب المصلحة بمن فيهم الدول وممثلو الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وركز الاجتماع على القضايا الاستراتيجية وأساليب العمل.

72- وسعى المكلفون بولايات إلى الارتقاء بأساليب العمل في عدد من المسائل التي تتجاوز الولايات، وخاضوا مناقشات بشأن عدة مسائل مواضيعية متقاطعة، من بينها إجراء تقديم البلاغات، وقضايا الإعلام، والعمل مع وكالات الأمم المتحدة وكيانات الأمانة العامة، والتحسينات التي أدخلت مؤخراً على إجراءات العمل، وأعمال الترهيب والانتقام بسبب التعاون مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، واستمرار الجهود الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 من وجهات نظر مواضيعية وقطرية متنوعة. ودارت أيضاً مناقشات بشأن مسألة الوقاية مع وكالات الأمم المتحدة وبشأن النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وأجرى المكلفون بولايات مشاورات أيضاً مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، والأمين العام المساعد للتنسيق الاستراتيجي.

73- والاجتماع الحضوري للمكلفين بولايات بغرض مناقشة المسائل الاستراتيجية ومسائل أساليب العمل أمرٌ أساسي ويحقق قيمة مضافة ملموسة. ونظام الإجراءات الخاصة هو نظام جماعي ينبغي أن

يكون قادراً على مناقشة المسائل التي تهم المنظومة برمتها والبت فيها. ويتطلب هذا النظام حيزاً ودعماً مخصصين له، مثل الاجتماع السنوي. ويظهر النظام أيضاً أنه يواصل العمل ويلبي تطلعات أصحاب الحقوق، مع اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف مع جائحة كوفيد-19.

ألف - اللجنة التنسيقية

74- قدّم رئيس اللجنة التنسيقية لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها خلال دورة 2019-2021. وأتيحت للمشاركين الوثائق ذات الصلة؛ بما فيها ملخصات المحادثات غير الرسمية بين اللجنة والدول وأصحاب المصلحة الآخرين خلال هذين العامين، والبيانات ذات الصلة.

75- وانتخب الاجتماع فيكتور مادريغال - بورلوز، الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، رئيساً للجنة التنسيقية للفترة 2021-2022؛ وميليسا أوبريتي، عضو الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات، بصفتها المقررة. واختار الاجتماع ثلاثة أعضاء آخرين هم: أوليفي دو شوتر، المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان؛ وتالالينغ موفوكينغ، المقررة الخاصة المعنية بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية؛ وباو أغبيتسي، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستظل رئيسة اللجنة التنسيقية المنتهية ولايتها، أنيتا راماساستري، عضو الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، عضواً بحكم منصبها في العام المقبل.

باء - القضايا المواضيعية وأساليب العمل

76- فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية، تناول الاجتماع مسألة التحديات التي اعترضت تنفيذ الولايات أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها. وشدّد الاجتماع مراراً على أهمية استئناف الأنشطة على نحو كامل، علماً أنّ الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة والدول لهذه الأنشطة بالغ الأهمية. ورحب المكلفون بولايات باستئناف الزيارات القطرية. وناقش المشاركون تنفيذ الولايات أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها. وقد كانت تجربة العاملين الماضيين عصبية، إذ سلطت الضوء على عدة تحديات تعترض الأمم المتحدة ونظام حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة. واختبرت أزمة كوفيد-19 والوضع المالي للأمم المتحدة نظام حقوق الإنسان إلى أبعد حد له، وأبرزت نقاط قوته وضعفه. ورغم هذه الصعوبات، بذل المكلفون بالإجراءات الخاصة أقصى جهدهم لمواجهة التحديات. وطوال جائحة كوفيد-19، سارع المكلفون بولايات إلى مواجهة التحديات التي طرحتها القيود المفروضة على السفر وعلى الموارد، وسلطوا الضوء على بواعث القلق البالغ في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتصدي للجائحة والتعافي منها. وقدموا أيضاً اقتراحات ملموسة للتصدي لجائحة كوفيد-19 تحترم حقوق الإنسان. وتدل الطلبات المتزايدة على النظام من جميع الأطراف على قدرته على الصمود واستمرار أهميته.

77- وتبادل المكلفون بولايات أيضاً الخبرات بشأن أثر عملهم وتفاعلهم مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بأعمال المتابعة. وعولجت أيضاً الحالة الراهنة فيما يتصل بالتمويل وجائحة كوفيد-19 وسياسة الكرامة في العمل التي تنتهجها مفوضية حقوق الإنسان وأثرها على الإجراءات الخاصة. ونوقشت أيضاً المسائل المتصلة بالأمن، بما في ذلك السلامة البدنية للمكلفين بولايات، والمسائل المتصلة بحماية أدواتهم وامتيازاتهم وحصاناتهم، وأمن رسائل البريد الإلكتروني وغيرها من الأدوات الافتراضية.

78- وفيما يتصل بأساليب العمل، استعرض المكلفون بولايات التقدم المحرز خلال العاملين الماضيين، لا سيما في تنفيذ القرارات المتخذة في حزيران/يونيه 2019، بما في ذلك تحسين تجسيد حالة

التعاون مع الدول فيما يتعلق بالزيارات القطرية، وتحسين جمع الأمثلة على آثار عمل الإجراءات الخاصة، وتوافر جميع الاستبيانات والدعوات إلى تقديم مدخلات في صفحة شبكية واحدة، وزيادة إبراز عمل المكلفين بولايات بشأن القضايا المواضيعية والتقارير المقبلة، والعدول عن إرسال البلاغات والنشرات الصحفية بعد ساعات العمل، ووضع أدوات لتيسير العمل بين الدول والإجراءات الخاصة، وتوطيد الإجراءات الاستشارية الداخلية، بوسائل منها زيادة إبراز نتائجها.

79- وتناولت المناقشات تحديث دليل العمليات والمسائل الإجرائية والمنهجية الأخرى، بما يشمل البلاغات، والنشرات الصحفية، والأعمال الانتقامية، والمسائل المتصلة بالأمن، والممارسات الجيدة في التعامل مع المكلفين السابقين بولايات. وناقش المكلفون بولايات أيضاً التحديات التي تواجهها ولايات مختلفة، ألا وهي فرادى الولايات المواضيعية، والولايات القطرية، والأفرقة العاملة.

80- وأحرز تقدم ملحوظ في تحديث دليل العمليات. وشملت المسائل التي نوقشت في هذا السياق، في جملة أمور، المسائل المتصلة بالبلاغات، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، واستخدام مصطلحات الأمم المتحدة للإشارة إلى الدول والأقاليم، وتقديم التقارير في الوقت المناسب، وتضارب المصالح، وأمن المصادر، والامتيازات والحصانات، والعمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول، ومختلف أنواع الزيارات التي يقوم بها المكلفون بولايات. وتعكف اللجنة على تحسين التتحيات وستعرضها في أقرب وقت ممكن على جميع المكلفين بولايات لاختتام النظر فيها. أما فيما يتعلق بمسألة البلاغات والنشرات الصحفية، فقد حُدِّدَت خيارات تصب في المزيد من الوضوح بشأن الإجراءات ويجري حالياً وضعها في صيغتها النهائية.

جيم - المشاورات مع أصحاب المصلحة

81- التقى المشاركون بأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة، والآليات الإقليمية. وركزت المحادثة مع الدول والمجتمع المدني على: (أ) مواصلة الحوار بشأن إعادة البناء على نحو أفضل أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها، والتحديات والفرص؛ و(ب) أفضل الممارسات والقيمة المضافة في تنفيذ ومتابعة أعمال الإجراءات الخاصة وتوصياتها داخل الأمم المتحدة وعلى الصعيد القطري؛ و(ج) مستجدات التحسينات المستمرة في أساليب عمل الإجراءات الخاصة والمناقشات التي جرت بين المكلفين بولايات أثناء اجتماعهم السنوي. وركزت المشاورات مع الآليات الإقليمية على التصدي لجائحة كوفيد-19 باتباع نهج حقوق الإنسان من المنظورين الدولي والإقليمي.